مؤسسة
الدراسات الفلسطينية
مؤسسة عربية مستقلة تأسست في بيروت عام ١٩٦٣

غاية المؤسسة البحث العلمي في مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي.
وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي. وهي لا تتوخى الربح التجاري.

2010/1/20، العدد 857

مختارات من الصحف العبرية

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية
من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

المحرر: سمير صراص

أخبار وتصريحات ..... ص 2 – 5
تعليقات وتحليلات ..... ص 6 – 9

مؤسسة
الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي. فردان
ص. ب. ٧١٦٤ - ١١
الرمز البريدي ١١٠٧ ٢٢٣٠
بيروت - لبنان
هاتف
+٩٦١-١-٨٦٨٣٨٧
+٩٦١-١-٨١٤١٧٥
+٩٦١-١-٨٠٤٩٥٩
فاكس
+٩٦١-١-٨١٤١٩٣
+٩٦١-١-٨٦٨٣٨٧
بريد إلكتروني
ipsbrt@palestine-studies.org
موقع إلكتروني
www.palestine-studies.org

من المصادر الإسرائيلية
أخبار وتصريحات مختارة

إسرائيل تفرض قيوداً على عمل منظمات المساعدات الدولية في القدس الشرقية والضفة الغربية

"هآرتس"، 2010/1/20

خلافاً للإجراءات التي كانت متبعة في إسرائيل منذ سنة 1967، أوقفت وزارة الداخلية منح تصاريح العمل للرعايا الأجانب الذين يعملون في معظم المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وذلك على الرغم من أن هذه المنظمات معترف بها، ومن أن أغلبيتها منظمات إنسانية مسجلة في إسرائيل. وتجدر الإشارة إلى أن الإجراءات الجديدة لا تنطبق على 12 منظمة كانت تعمل [في الأراضي الفلسطينية] قبل سنة 1967، بينها عدد من المنظمات المسيحية ومنظمة الصليب الأحمر.

أما المنظمات المتضررة جراء هذا التغيير الواضح في السياسة فتشمل أوكسفام (Oxfam)، وأنقذوا الأطفال (Save the Children) ، وأطباء بلا حدود (Doctors Without Borders)، وأرض البشر (Terre des Hommes)، والمنظمة الدولية للمعوقين (Handicap International) وجمعية الأصدقاء الدينية (The Religious Society of Friends) التابعة للكويكرز.

وخلال الأشهر القليلة الفائتة، بدأت وزارة الداخلية تمنح العاملين في هذه المنظمات تأشيرة سياحية فقط، وهذه التأشيرة تحظر عليهم العمل في إسرائيل. وحتى وقت قريب، كانت هذه المنظمات مسجلة لدى دائرة العلاقات الدولية في وزارة الشؤون الاجتماعية، التي كان العاملون فيها يحصلون على تأشيرات العمل بناء على توصيتها. وتهدف وزارة الداخلية من هذا الإجراء إلى جعل وزارة الدفاع الجهة المسؤولة عن تلك المنظمات، وتطلب منها التسجيل لدى منسق الأنشطة في الأراضي [المحتلة]. وترفض إسرائيل منح تأشيرات عمل للرعايا الأجانب الراغبين في معظمهم في العمل داخل الأراضي الفلسطينية، مثل المحاضرين في الجامعات [الفلسطينية] ورجال الأعمال.

إن إسرائيل لا تعترف بأي صلاحيات للسلطة الفلسطينية في القدس الشرقية أو في المنطقة (ج) التي تشكل نحو 60٪ من مساحة الضفة الغربية. بناءً على ذلك يتكهن العاملون في المنظمات الدولية بأن الهدف الأول للتغيير الذي حدث في سياسة وزارة الداخلية هو إغلاق مكاتبهم الرئيسية في القدس ونقلها إلى مدن الضفة الغربية. وبهذه الطريقة سيتعذر عليهم العمل في أوساط السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية، التي يعرّفها المجتمع الدولي بأنها جزء من الأراضي المحتلة.

بالإضافة إلى ذلك، يخشى ممثلو المنظمات أن تعوق السياسة الجديدة قدرتهم على العمل في المنطقة (ج)، ومنطقة التماس الحدودي الواقعة غربي جدار الفصل، وقطاع غزة، أكان ذلك لأن إسرائيل لا تعتبر جميع هذه المناطق جزءاً من أراضي السلطة الفلسطينية، أو لأنه تطبَّق عليهم بالتدريج القيود نفسها المفروضة على حركة السكان الفلسطينيين: حظر دخول القدس الشرقية وقطاع غزة عن طريق إسرائيل إلاّ بتصاريح خاصة تتطلب إجراءات بيروقراطية طويلة.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في أوساط السكان الفلسطينيين يتراوح ما بين 140 و 150 منظمة.

[رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية: التقارب الاستراتيجي بين إسرائيل وتركيا لم يعد كما كان في السابق]

"معاريف"، 2010/1/20

تناول رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، اللواء عاموس يادلين، في عرض للأوضاع قدمه أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست أمس، التهديد الإيراني، داعياً إلى زيادة الضغط الدولي على طهران، بقوله: "لقد أفشلت إيران الحوار، والآن يستعد المجتمع الدولي لخطوة العقوبات".

وعن الأزمة في العلاقات مع تركيا قال يادلين إنه بالإضافة إلى التوتر الناشب بين البلدين بشأن موضوعات محددة، فإن التباعد بينهما له طابع جوهري أكثر، ويتعلق بموضوعات استراتيجية ومصالح مشتركة كانت قائمة بينهما في السابق.

وأضاف: "كانت تركيا تتطلع إلى التقرب من الغرب وإلى قبولها في حلف شمال الأطلسي. وكان الأتراك يريدون أن يصبحوا جزءاً من السوق الأوروبية واعتقدوا أن

العلاقات مع إسرائيل ستقربهم من السوق الأميركية أيضاً. لقد أدار الأوروبيون ظهرهم لهم، ولم ينجحوا في الحصول على مبتغاهم. وفي ضوء ذلك غيروا سياستهم، وهم الآن يمرون بعملية جذرية تنطوي على ابتعاد عن العلمانية ويسيرون في اتجاه أكثر راديكالية". وأوضح أنهم يبتعدون عن المفهوم العلماني وينتقلون إلى تبني مفهوم ديني، وأن هذا الأمر يتسبب بتباعد بين البلدين، وأضاف: "اليوم لم يعد قائماً هناك ذلك التقارب الاستراتيجي بين إسرائيل وتركيا. هناك موضوعات مشتركة، لكن ليس التقارب نفسه الذي كان قائماً في السابق".

وتطرق رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية إلى استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين، فقال إن السلطة الفلسطينية تفضل دفع العملية السياسية إلى الأمام، لكنها تتمسك بمطالبها المتعلقة بشروط بدء المفاوضات مع إسرائيل. تجميد البناء في القدس، واستئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها في عهد [رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق] إيهود أولمرت، ومبادئ موجهة أخرى تتلاءم مع موقفها، وأضاف: "بحسب رؤية [رئيس الحكومة] سلام فياض و[الرئيس] أبو مازن، على المجتمع الدولي أن يفرض الخطوط العامة للاتفاق [النهائي] على إسرائيل قبل الدخول في المفاوضات".

وأكد يادلين أن "السلطة الفلسطينية تشجع حواراً في الساحة الدولية يتحدى شرعية إسرائيل وأنشطتها". وتطرق إلى تحسن أداء قوى الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، فقال: "إن السلطة تحارب 'حماس' في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] ليس حباً بإسرائيل وإنما لأغراض داخلية. إنها لا تريد أن تجد نفسها في الوضع الذي وجدت 'فتح' نفسها فيه في قطاع غزة".

وعن حزب الله قال يادلين إن التنظيم منضبط الآن بسبب قوة الردع الإسرائيلية، ولأنه منخرط في السياسة اللبنانية كحزب سياسي، وتعلم أن الحرب مع إسرائيل لا تعتبر حالياً خياراً يتمتع بشعبية. ومع ذلك، فإنه لم يتخل عن تطلعه إلى الانتقام لاغتيال [القيادي في الحزب] عماد مغنية. وبحسب تقدير يادلين، سيحاول الحزب الانتقام في مكان بعيد عن الشمال كي لا يتسبب بتسخين الجبهة.

أحمد الطيبي يدعو إلى عدم قبول إسرائيل في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

"معاريف"، 2010/1/20

دعا عضو الكنيست أحمد الطيبي (القائمة العربية الموحدة ـ الحركة العربية للتغيير)، في لقاء مع صحافيين إسرائيليين وفلسطينيين جرى في مقر الكنيست أمس، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) إلى عدم قبول إسرائيل في عضويتها لأنها تمارس التمييز ضد مواطنيها العرب.

وخلال اللقاء نشبت مواجهة عنيفة بين الطيبي ونائب وزير الخارجية داني أيالون (حزب "إسرائيل بيتنا")، إذ قال الطيبي إنه "ما دام لا يوجد مساواة بين اليهود والعرب فإنه لا يجوز أن تقبل المنظمة إسرائيل، لأن المنظمة قائمة على مبادئ الديمقراطية والمساواة". ورداً على ذلك قال أيالون: "إن أقوال الطيبي تدل على عدم ولاء أعضاء الكنيست العرب وجحودهم".

وكانت وسائل الإعلام أوردت قبل نحو شهر أن الفلسطينيين يمارسون الضغط على الدول الأعضاء في المنظمة لكي ترهن انضمام إسرائيل إليها بتغيير سياستها تجاه عملية السلام.

وفي سياق المواجهة التي نشبت بينهما، قال أيالون لطيبي أن لديه حلاً لمشكلة إحساسه بالتمييز: "لدى حزب إسرائيل بيتنا خطة لتبادل المناطق [مع السلطة الفلسطينية]، ويستطيع كل من لا يريد أن يكون وفياً لدولة إسرائيل الانتقال إلى الدولة الفلسطينية".

وتجدر الإشارة إلى أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أصدرت أمس تقريراً يؤكد أن إسرائيل دولة يوجد فيها نسبة مرتفعة من الفقر، إذ تصل نسبته بين مجموع السكان إلى 20٪، أي ما يعادل ضعف مثيلتها تقريباً في الدول الأعضاء في المنظمة. ويتبين أيضاً من التقرير أن القسم الأكبر من الفقراء هم من العرب واليهود الحريديم.

وقد وصل رئيس المنظمة أنخيل غوريّا إلى إسرائيل أمس لتقديم التقرير الذي أعدته المنظمة عن الاقتصاد الإسرائيلي إلى كل من رئيس الدولة شمعون بيرس ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو.

من الصحافة الإسرائيلية
مقتطفات من تحليلات المعلقين السياسيين والعسكريين

ألوف بن – معلق سياسي
"هآرتس"، 2010/1/20

[على نتنياهو التخلص
من صورة السياسي المتردد]

- مرت تسعة أشهر على تسلم بنيامين نتنياهو مهمات رئيس الحكومة، من دون اتخاذه قراراً حاسماً واحداً يمكنه من تغيير الواقع، وقيادة دولة إسرائيل في مسار جديد. صحيح أن قيامه [في حزيران/ يونيو 2009] بتبني شعار "دولتين لشعبين" كان خطوة سياسية لامعة، تجاوبت مع توقعات الجمهور العريض، وجعلت رئيس الحكومة في موقع الوسط، وأدت إلى شل رئيسة المعارضة، تسيبي ليفني، غير أنه منذ ذلك الوقت لم يقدم على أي خطوة مهمة أخرى.
- إن القرار القاضي بتجميد الاستيطان لم يغير شيئاً بالنسبة إلى معظم الإسرائيليين، والمماطلة في موضوع الإفراج عن [الجندي الإسرائيلي لدى "حماس"] غلعاد شاليط لا تزال مستمرة. وعلى ما يبدو فإن نتنياهو في حالة انتظار دائمة، فهو، مثلاً، في انتظار [الرئيس الأميركي] باراك أوباما، وفي انتظار [رئيس السلطة الفلسطينية] محمود عباس، وفي انتظار "القرار المصيري بشأن إيران". وبناء على ذلك فإن الأسباب، التي دفعته إلى بذل جهود كبيرة من أجل العودة إلى السلطة، لا تزال غير واضحة.
- ومع أن استطلاعات الرأي العام تصور نتنياهو على أنه "زعيم قوي"، فإنه يسوّق يقوم نفسه على أنه زعيم وطني يحاول دفع السلام قدماً، مع الحفاظ على الأرصدة الوطنية. لكن، في ضوء انعدام أي ممارسة عملية، فإن أفضل وصف ينطبق عليه هو أنه "سياسي متردد يحاول إرضاء الجميع كي يضمن بقاءه في رئاسة الحكومة".
- وبسبب عدم وجود أي مبادرة أو ممارسات ميدانية فإن جدول الأعمال العام يُخصّص للأمور الهامشية فقط. إن خلاص رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالية

من هذه الأمور الهامشية مرهون بإبدائه قدراً أكبر من القدرة على القيادة وأخذ زمام المبادرة.

آفي سخاروف – مراسل الشؤون الفلسطينية
"هآرتس"، 2010/1/20

[عباس لن يستأنف المحادثات من دون تجميد البناء في القدس الشرقية]

- إذا لم يحدث تغيير دراماتيكي في مواقف الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، فإن المحادثات بشأن الحل الدائم بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية لن تُستأنف، حتى بعد انتهاء الزيارة الحالية للمبعوث الأميركي الخاص إلى الشرق الأوسط، جورج ميتشل، الذي وصل إلى إسرائيل يوم أمس.
- ويبدو أن [رئيس السلطة الفلسطينية] محمود عباس غير متحمس لاستئناف هذه المحادثات من دون تحقيق مطلب تجميد أعمال البناء في القدس الشرقية. وفي الوقت نفسه فإن أي مبادرات حُسن نية [من طرف إسرائيل]، على غرار إطلاق أسرى فلسطينيين أو حتى نقل مناطق ب إلى نفوذ السلطة الفلسطينية، لن تكون بمثابة سلّم يمكن لعباس التنازل عن هذا المطلب.
- ويمكن الافتراض أن عباس سيصر على رفض استئناف المحادثات، على الرغم من ممارسة ضغوط عربية عليه، كما ورد في بعض التقارير الصحافية في الآونة الأخيرة. وهناك بضعة أسباب تعزز هذا الافتراض، ومنها اضطراره إلى أن يأخذ في الاعتبار مواقف الرأي العام الفلسطيني، الذي يعتبر البناء في القدس الشرقية خطاً أحمر، وذلك في ضوء العاصفة التي أحدثها قرار تأجيل مناقشة تقرير "لجنة غولدستون" في الأمم المتحدة، وتغيّر موقف الإدارة الأميركية فيما يتعلق بتجميد البناء في المستوطنات.
- إن الشارع الفلسطيني وكبار المسؤولين الفلسطينيين في المقاطعة [مقر رئاسة السلطة الفلسطينية] ينظران إلى تغيّر موقف الولايات المتحدة باعتباره خيانة، ولذا فإن تراجع عباس عن مطلب وقف البناء في القدس الشرقية سينظر إليه باعتباره خنوعاً وتنازلاً عن القدس. وهو يدرك أنه في وضع كهذا لن تكون "حماس" الجانب الوحيد الذي سيتربص به، بل سينضم إليها أيضاً مسؤولون

كبار في منظمة التحرير الفلسطينية وفي حركة "فتح"، وحتى في وسائل الإعلام العربية.

- بطبيعة الحال، فإنه من المتوقع أن يحتفل المسؤولون في القدس بـ "الإنجاز" المهم، المترتب على عدم استئناف المحادثات، وعلى تجاوز الأزمة مع واشنطن. وأصلاً مَنْ يهتم بمسألة انعدام أي أفق سياسي، في الوقت الذي يسود الهدوء الضفة الغربية؟ ومع ذلك لا بُدّ من القول إنه في ظل انعدام حل دائم فإن هذا الهدوء من شأنه أن يكون هشاً للغاية. ولذا فإن ما يجدر بالمسؤولين في مكاتب نتنياهو. باراك. ليبرمان تذكره، قبل الاحتفال بهذا الإنجاز، هو أن انعدام أفق سياسي لا يعني تحقيق انتصار سياسي.

<u>غادي طاوب – كاتب وأستاذ جامعي</u>
"يديعوت أحرونوت"، 2010/1/20

[عدم إجراء تحقيق إسرائيلي داخلي بشأن استنتاجات تقرير "لجنة غولدستون" خطأ فادح]

- يمكن القول إن إسرائيل ارتكبت خطأً عندما قررت مقاطعة لجنة غولدستون [لجنة الأمم المتحدة لتقصي وقائع الحرب على غزة]، لكنها ارتكبت خطأً أكبر عندما اختارت عدم احترام شرط الأسرة الدولية، وفحواه القيام، في غضون ستة أشهر منذ نشر تقرير هذه اللجنة، بإجراء تحقيق داخلي بشأن الاستنتاجات الواردة فيه.
- من المتوقع انتهاء هذه المهلة في 15 آذار/ مارس المقبل. ولقد كان في إمكان إسرائيل إجراء مثل هذا التحقيق بواسطة هيئة مستقلة، مثل لجنة تحقيق برئاسة قاض، أو مكتب مراقب الدولة.
- في واقع الأمر، فإن إسرائيل ليس لديها ما تخشاه جراء هذا التحقيق، في حين أن عدم قيامها به سيجعل أي ضابط أو زعيم سياسي كانا ضالعين في عملية "الرصاص المسبوك"، أو في اتخاذ القرارات المتعلقة بها، عرضة للاعتقال أو للمحاكمة في دول أجنبية. ولا شك في أن هذه العملية ستؤثر في الأشخاص المسؤولين عن أمننا القومي، إذ إنهم سيكونون في المستقبل مضطرين إلى اتخاذ قراراتهم تحت وطأة الخشية من تعرّض حريتهم الشخصية إلى المسّ عندما يغادرون إسرائيل.

- من المعروف أن الذي يحول دون إجراء تحقيق إسرائيلي داخلي بشأن استنتاجات تقرير "لجنة غولدستون" هو معارضة رئيس هيئة الأركان العامة، غابي أشكنازي، ووزير الدفاع، إيهود باراك، اللذين يعتقدان أن تقويم ممارسات الجيش الإسرائيلي يجب ألا يخرج من يد القادة العسكريين.
- إذا كانت عملية "الرصاص المسبوك" تضمنت ارتكاب جرائم حرب، فإن من حقنا أن نعرف عنها، ويجب تقديم مرتكبيها إلى المحاكمة في إسرائيل. لكن الأمر الذي لا يقل أهمية عن ذلك هو ألاّ ندع تقريراً مغرضاً مثل تقرير "لجنة غولدستون" من دون رد إسرائيلي مفحم، وألا نعرّض الذين تم إرسالهم للدفاع عن أمننا إلى المحاكمة والسجن. وإذا ما كان الجيش الإسرائيلي يتباهى بعدم التخلي عن جنوده [الأسرى] في يد العدو، فإن من الأجدر به إدراك واقع وجود أعداء من نوع جديد لنا، أخذوا يمسون قدرتنا على الدفاع عن أنفسنا.